

المبحث الأول : ماهية التكتلات الاقتصادية المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية وعواملها قبل التطرق الى مفهوم التكتلات الاقتصادية نتطرق الي نشأة كتلت الاقتصادي ، حيث تعود فكرة التكتلات الى اكثر من مئة عام حيث كانت قديما يغلب عليها الطابع السياسي وذلك من خلال استغلال الدولة الحاكمة لموارد مستعمراتها لكن بعد مرور الزمن تغيرت هذه الأفكار وتحولت من سياسية الى اقتصادية لهذا فإن مفهوم التكتلات الاقتصادية غير محدد بتعريف واحد وله أكثر من توجه حيث يعرف التكتل الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا ، وجغرافيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها والوصول الى أقصى درجة من رفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول كما يعرف بأنه اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع ورؤوس الاموال والأشخاص فيما بينهما و لا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد الى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان. مما سبق يمكن تعريف التكتلات الاقتصادية على انها وسيلة تلجأ اليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي لتضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشية بين دول الغنية والنامية. المطلب الثاني: اسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية تعدد أسباب اقامة التكتلات الاقتصادية وتنوع ما بين اقتصادية وغير اقتصادية علي النحو التالي : - اسباب اقتصادية : يعد العمل على توسيع الأسواق من اهم الدوافع الاقتصادية للإقامة التكتلات الاقتصادية حيث يؤدي الى زيادة حجم السوق الى زيادة فرص الاستثمارات وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة اسباب سياسية : قد يكون الدافع وراء اقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى وهذا كما حدث عندما ادرك زعماء اوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للوأم بعد انتهاء ح ع 2 ومن ثم أجمعوا على اقامة كتلت اقتصادي أوروبي مثل الاتحاد الاوروبي. لمواجهة الوم أ ، كما فعلته أيضا الوم أ لضم المكسيك وكندا في منطقة التبادل التجاري الحر وهذا للاستفادة من السوق مكسيكي الواسع وسد الطريق امام اوروبا واليابان لدخول الى السوق. كما كان الدافع الأول لقيام كتلت الأسيان هو دافع سياسي لمواجهة التوسع الشيوعي. اسباب أمنية : الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات اقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم الدول معينة للتكتل دافعا أمنيا ورغبات الحكومات في محافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى مثال اتجاه الاتحاد الاوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقيات ثنائية واتفاقية شراكة رغبة منه في تأمين جنوب وتجنب مشكلات التي قد يصدرها له. المطلب الثالث : مزايا كتلت الاقتصادي توسيع حجم السوق : من دوافع كتلت الاقتصادي عادة ضيق السوق الدولية الواحدة وعجزه عن استيعاب جميع ما تنتجه مشروعات هذه الدول فدخول دول أخرى يؤدي الى اتساع السوق وزيادة الإنتاج. زيادة فرص العمل : تعد انتقال الأيدي دون قيود بين الدول الاعضاء داخلة في الاتفاق الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة فرص العمل وبالتالي زيادة الانتاجية وتقليل نسبة البطالة ورفع من مستوي معيشة. زيادة معدلات نمو الاقتصادي : من نتائج انتقال رؤوس الاموال والأيدي العاملة زيادة فرص نمو الاقتصادي لدول الاعضاء وزيادة دخل لقومي المبحث الثاني: نماذج عن بعض التكتلات الاقتصادية في العالم المطلب الأول: مفهوم صندوق النقد الدولي واهدافه صندوق النقد الدولي : هو مؤسسة مالية دولية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تعزيز التعاون النقدي الدولي والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي. يعمل الصندوق مع جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 191 دولة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر أهداف صندوق النقد الدولي الرئيسية: تعزيز التعاون النقدي الدولي: يعمل الصندوق على تسهيل التعاون بين الدول في مجال السياسات النقدية والمالية. الحفاظ على الاستقرار المالي: يساعد الصندوق الدول الأعضاء على الحفاظ على استقرار أسعار الصرف وموازين مدفوعاتها. تسهيل التجارة الدولية: يعمل الصندوق على إزالة الحواجز التي تعيق التجارة الدولية ويساعد في حل النزاعات التجارية. تقديم الدعم المالي للدول الأعضاء: يقدم الصندوق قروضا للدول التي تواجه صعوبات اقتصادية لمساعدتها على التعافي. المطلب الثاني: اليات عمل صندوق النقد الدولي وعلاقته بالجزائر يعمل الصندوق من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات والآليات لتحقيق أهدافه، ومن أهم هذه الآليات: البرامج الاقتصادية: يقدم الصندوق برامج اقتصادية للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات مالية، تتضمن هذه البرامج عادة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي يجب على الدولة تنفيذها للحصول على القروض. الاستشارات التقنية: يقدم الصندوق الاستشارات للدول الأعضاء حول السياسات الاقتصادية والمالية السليمة، التدريب: يوفر الصندوق برامج تدريبية للموظفين الحكوميين في الدول الأعضاء لتعزيز معرفتهم بالسياسات الاقتصادية والمالية. الإشراف: يشرف الصندوق على تنفيذ البرامج الاقتصادية التي يقدمها للدول الأعضاء، ويتابع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة. علاقة صندوق النقد الدولي بالجزائر: لطالما كانت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي متقلبة،

وتأثرت بالتطورات الاقتصادية والسياسية في البلاد. ومن أبرز جوانب هذه العلاقة: البرامج الاقتصادية: في الماضي، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض لتمويل عجز الموازنة وتعزيز احتياطياتها من النقد الأجنبي، مما استلزم تنفيذ إصلاحات اقتصادية مؤلمة. الاستشارات التقنية: يستفيد صناع القرار في الجزائر من الاستشارات التقنية التي يقدمها الصندوق لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة. التعاون في مجال الإصلاحات: يعمل الصندوق مع الحكومة الجزائرية على تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. التقييم الدوري للاقتصاد الجزائري: يقوم الصندوق بإجراء تقييمات دورية للاقتصاد الجزائري، ويقدم توصيات بشأن السياسات الاقتصادية التي يجب اتباعها. التحديات التي تواجه الجزائر في علاقتها بالصندوق: الضغوط الاجتماعية: قد تؤدي الإصلاحات الاقتصادية إلى ضغوط اجتماعية، مما يجعل من الصعب تنفيذها. التبعية الاقتصادية: تخشى الجزائر من أن تؤدي الاعتماد على قروض الصندوق إلى زيادة التبعية الاقتصادية للدول الدائنة. منظمة التجارة العالمية (WTO) هي منظمة دولية تأسست عام 1995 بهدف تنظيم التجارة الدولية وتسهيلها. المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية: عدم التمييز: يجب على الدول الأعضاء أن تعامل جميع شركائها التجاريين بنفس الطريقة، دون تفضيل دولة على أخرى. الشفافية: يجب على الدول الأعضاء أن تكون شفافة في سياساتها التجارية، وأن تنشر القوانين واللوائح التي تؤثر على التجارة. الحل السلمي للمنازعات: تحل منظمة التجارة العالمية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال آليات محددة، بهدف تجنب الحروب التجارية. التحرير التدريجي: تشجع المنظمة على تخفيض الحواجز التجارية تدريجياً، مثل الرسوم الجمركية والحصص الكمية. أهداف منظمة التجارة العالمية: رفع مستوى المعيشة: تسعى المنظمة إلى رفع مستوى المعيشة للشعوب من خلال زيادة التجارة وزيادة الإنتاج. توسيع التجارة: تعمل المنظمة على توسيع التجارة بين الدول الأعضاء، بما في ذلك التجارة في السلع والخدمات. توفير فرص عمل: تساهم التجارة في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين ظروف العمل. استقرار العلاقات الاقتصادية: تساهم المنظمة في تحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية. التنمية الاقتصادية: تساعد المنظمة الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل وصولها إلى الأسواق العالمية. إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعد خطوة حاسمة بالنسبة لأي دولة تسعى إلى دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي وتعزيز نموها التجاري. ومع ذلك، فإن لهذا الانضمام آثاراً متعددة، إيجابية وسلبية، تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.